الفصل الخامس

الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية
Social and Cultural Dimensions of Development

- التنمية كتطور اجتماعي
- فيبر، العقلانية وأخلاقيات العمل البروتستانتية
- ما بعد – الاستعمار وما بعد – الحداثة
- التنمية العرقية
- النوع (الجندر) والتنمية
- مراحل الحياة

مع أن كثيرًا من تعريفات "التنمية" تركز على الجوانب الاقتصادية، إلا أنه لابد من أخذ العناصر الاجتماعية والثقافية بعين الاعتبار ليس لأن المتغيرات الاجتماعية والثقافية تؤثر على النمو الاقتصادي فحسب، ولكن أيضا لأن المعايير والتوقعات الاجتماعية والثقافية بحد ذاتها مهمة ويتطلب أخذها في الاعتبار.

التطور الاجتماعي

لا تقتصر "الحداثة" كهدف تنموي على عناصر اقتصادية فقط، وكما أوضح روستو Rostow فيما يتعلق بالنموذج الخطي للنمو الاقتصادي، فإنه يمكن تقييم

obeikandl.com

التحولات من مرحلة إلى أخرى من خلال الناتج الاقتصادي، إلا أن كثيرًا من القوى الدافعة للتحول من مجتمعات الكفاف الزراعية إلى مجتمعات حضرية صناعية ترتبط بشكل أساسي بالبناءات الاجتماعية. وكما يشير ورسلي Worsley (1999) فإنه غالبًا ما يتم استبعاد هذا العنصر من تفكير روستو من خصائص عمله. إن إنجاز الإقلاع أو الانطلاق، وفقًا لروستو، يحتاج لحدوث تحولات في طبيعة النخب القومية، فلكي تتحقق التنمية الصناعية لابد من التحول تجاه الاستثمار في بنى تحتية ووسائل إنتاجية جديدة، بدلا من استخدام مجموعات النخب لثروتها لأغراض عائلية وعشائرية (انظر الفصل الثاني لمزيد من التفصيل). ولذلك لا تشير نظريات التحديث إلى التغيرات الاقتصادية فقط ولكن أيضًا إلى التحولات الاجتماعية.

وتستند أفكار التطور الاجتماعي التي تشكل جزءًا من نموذج روستو إلى نظريات القرن التاسع عشر عن التغير الاجتماعي وفقًا للتجربة الرأسمالية في أوربا الغربية، ففي تلك الفترة اعتمد كثير من المنظّرين الاجتماعيين، وخاصة هربرت سبنسر Herbert Spencer ([1876-9]1975) على نظرية التطور لداروين لفحص وشرح الأنماط المتغيرة للتنظيم الاجتماعي، حيث ذهبت تلك النظريات إلى أنه كما يزداد الكائن الحي تعقيدًا من خلال عملية التنافس والاصطفاء الطبيعي فكذلك الحال مع المجتمعات. وينظر هذا الاقتراب، الذي أطلق عليه "المذهب الطبيعي" للمجتمعات ككائنات حية. ولذا كانت المجتمعات الأكثر قدرة من غيرها على التكيف مع الظروف البيئية وغيرها هي "المنتصرة" أما تلك التي لم تستطع فقد حُكِم عليها بأن تبقى "تقليدية" (انظر النقاش حول الحتمية البيئية في الفصل السادس). وقد استخدمت تلك النظريات لتبرير التوسع الاستعماري الذي استطاعت من خلاله جماعات مهيمنة أن تفرض مشيئتها على تلك المجتمعات التي كانت "أقل نجاحًا" (انظر الفصل الأول). كذلك أدى تطبيق "فكرة البقاء للأصلح الداروينية" على المجتمعات الإنسانية

إلى إضفاء الشرعية على السوق الحرة، ونظم السوق، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، واللامساواة الاجتماعية" (Peet with Hartwick 1999:67).

من جانبه نظر اميل دوركايم، عالم الاجتماع الفرنسي (١٨٥٨-١٩١٧م)، إلى التحول من المجتمعات "التقليدية" إلى "الحديثة" في أوربا الغربية، ومع أنه تبنى بعضًا من نماذج المذهب الطبيعي في اقترابه، إلا أنه لم يتضمن أن البشر كانوا غير قادرين على ممارسة الوكالة. ووفقًا لوجهة نظره، فإن المجتمعات قد بنيت على مجموعة من المعايير الأخلاقية والقيمية التي ولد الأفراد في كنفها. وأنه سيكون لدى المجتمعات أشكال مختلفة من العقوبة أو السيطرة لتضمن بقاء المجتمع في حالة التوازن. ولهذا، تبنى دوركايم، في هذا الشأن، أفكار الأنساق الطبيعية مفترضًا الكفاح باستمرار من أجل تحقيق التجانس والتوازن.

ففي كتابه الصادر ١٨٩٣م بعنوان *تقسيم العمل في المجتمع* أكد دوركايم أن الأفراد في "المجتمعات التقليدية" كانوا منخرطين في مجتمعات متماسكة جدًّا مكونة في الغالب من الأقارب والعشيرة وأن محاولات الانفصال عن ذلك القالب كانت تتعرض لأشكال قاسية من العقوبة. وبالمقارنة فقد كان هناك قدر أكبر من الفردية في "المجتمعات الحديثة" نظرًا للحاجة إلى تقسيم العمل. وعندما أصبحت المجتمعات أكثر تعقيدًا لم يكن ممكنًا لفرد واحد هناك أن يقوم بعمل كل ما يلزم لضمان البقاء اليومي وخلق الربح، لذا تخصص الناس في القيام بأدوار محددة في الاقتصاد مما سمح بتوسعه. وبالرغم من النزعة الفردية في هذا السياق، إلا أن أعضاء المجتمع، وفقًا لدوركايم، يبقون جزءًا من كلٍّ على درجة عالية من التكامل. ومع ذلك فقد أدرك دوركايم أن ذلك الشكل من التكامل لم يكن حاضرًا دائمًا، وأنه عندما يصبح الأفراد منفصلين عن بعضهم، وخاصة عندما يكون التغير سريعًا جدًّا أو

غير منظم، تنشأ حالة من "الأنومية" 'anomie' أو اللا معيارية التي فسرها دوركايم على أنها:

> شعور بانعدام الجذور وعبثية الحياة والذي يتصف أيضًا بغياب التوجيهات الأخلاقية. فانهيار النظم التقليدية التي كانت مدعومة دينيًّا سيؤدي إلى شعور كثير من الناس بأن حياتهم قد أصبحت بلا معنى، وسيشعرون بالعزلة في ظل غياب توجيهات نحو السلوك الأخلاقي
>
> (Martinussen 1997: 26)

ونظرا لأنه قد نظر لتلك الحالة كعائق أمام استمرار المجتمع في أداء وظائفه، لذا كان لابد من إنشاء مؤسسات مختلفة لتشجيع التفاعل الاجتماعي. وفي حالات معينة يمكن للأنومية أن تكون مرتبطة بصراع أو خلاف.

كذلك استخدم مفهوم المجتمع المتجانس الذي يعمل ككائن حي من قبل عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز Talcott Parsons (1902-79) الذي انطلق (١٩٥١م) في تحليله للتنمية الاجتماعية من عمل دوركايم. وقد كانت تصوراته عن المجتمع تكنوقراطية إلى حدٍّ كبير، بمعنى أنه رأى أن ضمان تجانس المجتمع وازدهاره المستمر يتم من خلال مؤسسات ملائمة، حيث زعم (١٩٦٦م) أن المجتمعات تتكيف بمرور الوقت وتتطور لتصبح معقدة. ويمكن إحداث مثل تلك التغييرات إما بوساطة تأثير خارجي يقدم تقنيات أو نماذج ثقافية جديدة أو داخلي. واعتقد بارسونز، كما فعل دوركايم، أن المجتمعات تتحرك من الوضع "التقليدي" إلى "الحديث" وحدد عددًا من "المتغيرات النمطية" للتمييز بين الاثنين. فمثلا، كانت المكانة الاجتماعية في المجتمعات "التقليدية" تكتسب من خلال العشيرة أو العرقية أو النوع (الجنس)، أي أنها متوارثة، بينما يكتسب الأفراد مكانتهم في المجتمعات "الحديثة" في المقابل من خلال ما يفعلونه، مثل الحصول على مؤهلات رسمية أو أشكال مختلفة من العمل المدفوع الأجر (Brohman 1996: 19-21).

ويشار إلى أن مقاربة بارسونز الوظيفية البنائية لتفسير التنمية قد تعرضت للانتقاد من قبل عدد من المنظورات (لمزيد من النقاشات المفصلة انظر إلى: Preston 1996; Peet with Hartwick 1999). فأولا، تستند المقاربة على فكرة أن مجموعة مبادئ أو قواعد المجتمع تعتبر "معطاة سلفًا" وأن على الأفراد فقط أن يتكيفوا وينسجموا مع تلك البناءات، فليس هناك إدراك لكيف أن تلك المبادئ والمعايير هي بالفعل صياغة اجتماعية وأنها تعكس علاقات القوة، فضلا عن ذلك تعد المقاربة محافظة جدًّا بتأكيدها على الحاجة إلى التجانس واستبعادها للصراع على أنه غير مرغوب، ففي بعض الأحيان، يمكن أن يكون الصراع عاملا أساسيًّا لإحداث تغير أكثر ثورية قد ينتج عنه منافع اجتماعية أكبر لعدد أكبر من الناس، فعلى سبيل المثال، استند الكفاح من أجل الاستقلال في مختلف أنحاء العالم على تحدي البناءات والأدوات القائمة. وأخيرًا، وإن كان مرتبطًا بالنقطة السابقة، تعتبر المقاربة متمركزة أوربيًّا ووضعت "التجربة الغربية" نموذجًا ينبغي على كل مناطق العالم الأخرى اتباعه.

فيبر، العقلانية والأخلاق البروتستانتية

تعرضت تفسيرات الاختلافات في "التنمية" المستندة على مستوى المجتمعات للانتقادات لتقليلها من، أو حتى تجاهلها، الوكالة فيما يتعلق بالأفراد أو الجماعات المكونة لتلك المجتمعات. وبدلا من ذلك تنظر تلك التفسيرات للبشر كحيوانات أخرى حيث يتصرفون وفقًا للغريزة تمامًا (في حالة المذهب الطبيعي)، أو يتم تصنيفهم ضمن آلية العمل لمجتمع أوسع (كما في البنائية الوظيفية). من جانبه تناول منظر القرن التاسع عشر الألماني ماكس فيبر التغير الاجتماعي من منظور مختلف. فخلافًا لتركيز دوركايم على المجتمع بكامله ككائن عضوي، نظر فيبر للفرد كنقطة انطلاق (Preston 1996).

وفي هذا السياق زعم فيبر بناءً على تحليليه للمجتمع الألماني في نهاية القرن التاسع عشر أنه مع مرور الوقت يمكن للتفكير العقلاني السيطرة على عناصر مختلفة من الحياة السياسية والاقتصادية (Roxborough 1979). وهذا يعني أنه بدلا من الاعتماد على "الخرافة" أو "التقاليد" في صناعة القرارات سيحدد الأفراد خياراتهم على تحليلات منطقية للموقف، إلا أن هذا لا يعني أن فيبر قد أغفل دور الدين في التغير الاجتماعي وتطور الرأسمالية، ففي كتابه *الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية* وصف فيبر كيف كانت الكالفنية البروتستانتية مرتبطة بنمو الصناعة في ألمانيا، فهناك ضمن الكالفنية تركيز على علاقة الفرد بالرب وتأكيد على الرضا المؤجل، وطبقًا لفيبر، فقد أدت تلك الفردية وأخلاق العمل المرتبطة بضرورة تأجيل المكافآت إلى نمو اقتصادي سريع.

وقد وظف هذا التفسير للأساس الديني للتنمية الاقتصادية من قبل البعض لتبرير الأفكار المتمركزة أوربيًّا (المتحيزة) حول الأسس الاجتماعية للتحديث. "وقد قورنت الأخلاق البروتستانتية الكالفنية التي شجعت النمو الاقتصادي مع ديانات أخرى عرقلت مثل تلك التنمية، حيث كانت ديانات أخرى في الغالب حاجزًا أمام النمو الاقتصادي، وعائقًا نفسيًّا للتنمية" (Raghuram 1999: 235). إلا أن توظيف عمل فيبر بهذه الطريقة يخفق في إدراك حقيقة أن فيبر نفسه قد أكد على أهمية الإطار الذي طور أفكاره في سياقه. فهو لم يزعم توفير تفسير عالمي للتنمية الاقتصادية الرأسمالية، بل إنه فضل بدلا من ذلك أن يأخذ في الاعتبار طبيعة المجتمع الألماني في القرن التاسع عشر (Preston 1996).

ما بعد الاستعمار وما بعد الحداثة

تعرض كثير من النظريات الاجتماعية للتنمية للانتقاد لعدم اهتمامها بالتنوع الثقافي، فبدلا من إدراك أن العالم يحتوي على آلاف من الجماعات ذات الديانات

والعرقيات والفئات الاجتماعية المختلفة، تفترض كثير من نظريات التنمية المشتقة من الشمال وجود شكل محدد من التنظيم الاجتماعي، إما كنقطة بداية وإما كهدف، إلا أن تلك النظريات المتمركزة أوربيًّا قد انتقدت من جانبين ؛ أولهما فيما يتعلق بتعريفاتها الموجهة ثقافيًّا "للتنمية"، وثانيهما فيما يتعلق بافتراضاتها عن الطبيعة المتجانسة للتنمية فيما يتعلق بالثقافة. وكما أوضح ورسلي (Worsley (1990، فإن المفاهيم المستخدمة في كثير من النظريات المتمركزة أوربيًّا تستخدم مفاهيم مثل "الربح" كما لو أنها طبيعية، بدلا من كونها تحمل معاني ثقافية محددة.

وخلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين اكتسبت اقترابات ما بعد – الحداثة وما بعد – الاستعمار شعبية كبيرة في مجال التنظير التنموي، ومع أن هناك أوجه تشابه بين الاقترابين فيما يتعلق بتركيزهما على الاهتمام بالتنوع وفهمهما لدور القوة في صياغة "التنمية"، إلا أنهما لا يتطابقان تمامًا. ويعد تعريف ما بعد الحداثة أمرًا صعبًا لأنه يمكن تطبيقها في مجالات كثيرة وبطرق متنوعة (Simon 1998). وقد كانت مهمة في الإطار "التنموي" وخاصة فيما يتعلق بنظرتها للطرق التي وظفتها التوجهات "التنموية" السابقة للافتراض بأن سكان الجنوب كانوا متجانسين وأن المسار الأوربي للتنمية هو وحده الطريق الصحيح. وكما أوضحت الفصول السابقة، فقد كانت نظريات التحديث متحيزة للنموذج الأوربي. وتهتم ما بعد الحداثة بالوسائل التي يمكن من خلالها تحدي تلك الافتراضات.

ويعتبر تفكيك التصنيفات التنموية جزءًا مهمًّا من اقترابات ما بعد – الحداثة التنموية، فبدلا من الافتراض بأن كل "الفلاحين" متشابهون أو أن لدى كل المهاجرين من الريف إلى المدن الخبرات نفسها، تفضل ما بعد – الحداثة التركيز على التنوع وفقًا للمعايير الاجتماعية والمكانية والزمنية. فمثلا، تؤكد شاندرا موهانتي Chandra Mohanty (1991) على الوسائل التي من خلالها يستخدم مصطلح "نساء العالم الثالث" لوصف كل

النساء اللاتي يعشن في عالم الجنوب. وتركز، خصوصًا، على الطرق التي يستخدم فيها المصطلح لوصف التجانس في حياة النساء، كما يستخدم كذلك بطريقة تتضمن دائمًا التضحية؛ "فكل واحد من تلك الأمثلة [في فصلها] يعبر عن تركيبة "نساء العالم الثالث" كجماعات متجانسة "فاقدة للقوة" تصنف في الغالب *كضحايا* ضمنية لأنساق اجتماعية اقتصادية معينة" (١٩٩١م: ٥٧). وتزعم أن هذا الاقتراب لا ينكر خبرات ملايين النساء فقط لكنه أيضًا يعكس علاقات القوة التي أطرت التصورات عن العالم.

وتحاول نظريات ما بعد – الاستعمار كذلك هدم طرق التفكير عن العالم المستندة على افتراضات الشمال، فضلا عن اعترافها بالاختلاف، وخصوصًا ضمن إطار الأماكن والشعوب التي تعرضت للاستعمار. ويورد رادكليف Radcliffe (1999: 84-5) أن:

> ما بعد الاستعمار يشير إلى طريقة لنقد تراث الاستعمار في الجنوب ... الذي يعد ماديًا (يظهر في الدولة، والمنظمات الاجتماعية فضلا عن البنى الحضرية)، كما يتعلق بالأفكار (كيف ينظر الناس لأنفسهم وعلاقتهم بالعالم المتقدم).

ولذا يحاول اقتراب ما بعد – الاستعمار أن يفهم ليس فقط التراث الملاحظ والمحسوس للاستعمار، ولكن أيضا الأفكار وسياقات الخطاب عن "التنمية" التي تم تحويلها كجزء من العملية الاستعمارية (McEwan 2001).

ويعد كتاب إدوارد سعيد *الاستشراق* (١٩٩١م [١٩٧٨م]) مثالا رائعًا لما بعد – الاستعمار، وللكتاب عنوان فرعي هو *التصورات الغربية عن المشرق* ويتناول كيفية تصنيف "الغرب" لشعوب "الشرق" على أنهم "متخلفون" و "وحوش غير متحضرين"، وكيف وظف ذلك كتبرير للتدخلات السياسية والمشاريع الاستعمارية. ويوضح كتاب *الاستشراق* كيف تمت صياغة تلك الأفكار من قبل مجموعات محددة من الناس وفي أوقات محددة، بمعنى أن تلك الأفكار تعكس علاقات القوة العالمية. فضلا عن ذلك يوضح إدوارد سعيد كيف أن النظرة إلى "الشرق" على أنه " آخر" و "مختلف" عن

"الغرب"، لا تعطي "الشرق" هوية محددة فقط بل إنها تنعكس أيضًا على هوية "الغرب" (Mercer *et al*. 2003).

وقد تعرضت اقترابات ما بعد – الحداثة وما بعد – الاستعمار للتنمية لبعض الانتقادات، حيث اتهم المنظرون، على وجه الخصوص، بأنهم "يلعبون ألعابًا أكاديمية" بدلا من تناول المشاكل اليومية التي يواجهها ملايين الناس من شعوب العالم الأكثر فقرًا (Nederveen Pieterse 2000; Simon 1998; Sylvester 1999). كما وجهت تلك الانتقادات أيضًا لأفكار "ما بعد – التنمية" المرتبطة بها (انظر الفصل الثامن). ومع ذلك فإن الاعتراف بأهمية التنوع في بناء نظريات وتطبيقات التنمية يعد حاسمًا وكذا الحال مع الإطار الذي تصاغ في سياقه النظريات. وسنتناول فيما تبقى من هذا الفصل ثلاثة عناصر للتنوع الاجتماعي هي، العرقية، والنوع، ومرحلة الحياة. ومع أن الفوارق الاجتماعية الجديرة بالاهتمام لا تقتصر على تلك العناصر فقط، إلا أنها توفر مؤشرًا مفيدًا لحاجة السياسات لتبنى التنوع الثقافي والاجتماعي إذا ما أريد "للتنمية" أن تشمل الحرية والمساواة.

التنمية العرقية

يؤكد هيتن Hettne (1996) أن نظرية التنمية قد أهملت البعد العرقي (١٩٩٦م: ١٥)، حيث يزعم أن كلا من نظريات التحديث والنظريات الماركسية الكلاسيكية قد أخفقتا في إعطاء التنوع العرقي ما يستحقه من اهتمام. ومع أن "العرقية" تعد مفهومًا معقدًا جدًّا، إلا أن "الجماعة العرقية" تعني ببساطة:

> فئة متميزة عن أكثرية الشعب الذي تختلف ثقافته في العادة عن ثقافتها. ويكون أعضاء تلك الجماعة، أو يشعرون بأنهم، أو يعتقد أنهم، مرتبطين ببعضهم بروابط مشتركة عرقية، أو قومية، أو دينية، أو ثقافية.
>
> (Ogden 1986: 139-40)

ففي هذا السياق تعد كثير من أشكال الممارسة الثقافية عقبة أمام التنمية، وفقًا لنظرية التحديث، (انظر سابقًا)؛ لأنها تمثل أساليب حياة غير عقلانية ومشتركة وتقليدية لا تنسجم مع تنمية فردية رأسمالية. أما الماركسيون فينظرون للهوية العرقية على أنها تمثل "ما قبل التحديث" وعقبة في طريق التنمية نظرًا لأنهم يعدون الولاء لجماعة عرقية غير عقلاني، مفضلين عليه الولاء للتجمع الطبقي.

وبغض النظر عن الإيديولوجية، فإن التركيز على التنمية على المستوى القومي يعني أنه لابد من استيعاب المشروع القومي لأي تنوع بين السكان، فالتنوع العرقي يمكن أن يمثل تحديًا لذلك الاقتراب القومي، فعلى سبيل المثال يشير ستافينهاجين Stavenhagen (1996:2) إلى أن:

> وجود جماعات "دون- قومية" متميزة عرقيا يمثل دائمًا، من منظور الدولة القومية الحديثة، تهديدًا كامنًا، وعامل عدم استقرار، خاصة عندما تكون (تلك الجماعات) منظمة سياسيًّا. وتظهر هذه الحالة على وجه الخصوص عندما تكون القوة في الدولة مركزة بشكل أساسي في جماعة مهيمنة أو جماعة عرقية تتمتع بالأغلبية، أو عندما يكون المجتمع القومي مكونًا من نسق من الطبقات العرقية.

وقد استخدم مصطلح "التنمية العرقية" 'ethnodevelopment' من قبل رودولفو ستيفنهاجن (١٩٨٦م) لوصف التنمية التي تأخذ في الاعتبار أهمية الحفاظ على التنوع العرقي عند الشروع في التنمية. وطبقًا لهيتن (١٩٩٥، ١٩٩٦م) فإن هناك أربعة جوانب أساسية للتنمية العرقية:

- الإقليمية: التركز المكاني للجماعات العرقية، مما يجعل القرارات حول التنمية تتخذ ضمن رقعة محددة بناءً على الموارد المتوفرة في تلك المنطقة بعينها.
- تقرير المصير محليًّا: قدرة جماعة عرقية محددة على التحكم بشكل جماعي في مصيرها ضمن إطار الدولة القومية.

- التعددية الثقافية: تواجد عدة ثقافات ضمن مجتمع واحد مع الاحترام المتبادل بينها.
- الاستدامة البيئية: ينبغي للتنمية أن تسير قدمًا بدون إلحاق ضرر بالبيئة الطبيعية التي قد تهدد حياة الأجيال القادمة (انظر الفصل السادس).

إلا أنه يصعب بشكل كبير تحقيق تلك المثاليات، في الممارسة الواقعية لعدة أسباب، فعلى سبيل المثال، كان مفهوم ستيفنهاجن الأساس قد تبلور ضمن الإطار المكسيكي، وخصوصا الوسائل التي من خلالها تجاهلت أغلبية *المستيزو mestizo* الحضرية (العرق الهجين) حقوق السكان الأصلاء الذين يعيشون في بيئات ريفية، فضمن ذلك الإطار، سمح التركز المكاني للجماعات ببناء هوية عرقية مرتبطة بمنطقة محددة، مما جعل فكرة التنمية العرقية من خلال تقرير المصير ممكنة لوجستيا، إن لم تكن مفضلة سياسيًّا. وهذا الارتباط بين العرقية والمنطقة ليس سهل التحقق دائمًا.

اللوحة (١ , ٥). معبد بوذي، شانغهاي.

اللوحة (٢ , ٥). سوق تلاكولولا، المكسيك.

وقد وظفت بعض الحكومات والجماعات الأصلية النمو في "السياحة المستدامة" أو "السياحة البيئية" (انظر الفصل السادس) لخلق فرص لتوليد الثروة يسيطر عليها أعضاء الجماعة ولا تتضمن القضاء على الممارسات الثقافية للسكان الأصلاء. وتقدم هيثر زيبل Heather Zeppel (1998) عرضًا لما تطلق عليه "السياحة الفطرية أو الطبيعية" 'indigenous tourism' مستخدمة أمثلة من مختلف أنحاء العالم شماله وجنوبه. ويتمثل المفتاح الأساس للمشروعات الناجحة وفقًا لكل من المعايير الاقتصادية والثقافية في قدرة "الجماعة المستضيفة" من السكان الأصلاء على وضع حدود لما يمكن عمله، وكيف ينفذ، ومتى ينفذ (الجدول ٥,١). فمثلاً، قيد هنود الزوني Zuni في ولاية نيو مكسيكو الأمريكية دخول السياح خلال طقوس دينية محددة، مثل رقصات المطر الصيفية (Mallari and Enote 1996, in Zeppel 1998)، كما طالبت الجماعات البدائية في الأقاليم الشمالية لأستراليا السياح بعدم تسلق صخرة الأورو (التي تعرف أيضا بصخرة أيرز) نظرًا لأهميتها الدينية.

الجدول (١ , ٥). أبعاد السياحة الطبيعية (الفطرية) المستدامة.

أشكال التحكم والسيطرة	أمثلة
ضوابط مكانية	تقرر الجماعة المستضيفة من يحق له دخول أراضيها من السكان كما تحدد الأماكن التي يمنع الوصول إليها وخاصة المواقع المقدسة.
تقييد النشاط	تحدد الجماعة المستضيفة أنواع النشاطات التي يمكن للسياح ممارستها، فعلى سبيل المثال قد يمنع التصوير الفوتوغرافي.
قيود زمنية	تستطيع الجماعة المستضيفة وضع قيود على الأوقات التي يسمح فيها للسياح بدخول المنطقة، فمثلا يمكن استثناء الغرباء خلال احتفالات دينية أو ثقافية محددة.
قيود ثقافية	تقرر الجماعة المستضيفة نوعية المعلومات المتعلقة بالممارسات والطقوس الثقافية التي يمكن تزويد السياح بها.

المصدر : adapted from Zeppel (1998: 73)

وفي نيكاراجوا جرت محاولات في ظل الحكومة الساندنستية خلال ثمانينيات القرن العشرين للاعتراف بتنوع الجماعات العرقية ضمن حدود البلاد، وخصوصًا فيما يتعلق بفتح المجال لإمكانيات تقرير المصير لبعض الجماعات القاطنة في الريف على ساحل المحيط الأطلسي (الإطار ٥,١). وبرغم مثل تلك النيات الطيبة، إلا أن مثل تلك المحاولات تكون غالبًا مملوءة بالمشاكل. ويرجع ذلك في جزء منه إلى المشاكل المحتمل حدوثها بين تقرير المصير لجماعة عرقية والمشروع القومي الأوسع، وخصوصًا فيما يتعلق باستخدام الموارد. ثانيًا، من المعلوم أن التنمية العرقية تستند على فكرة راسخة عن الهوية العرقية، حيث يحظى الأفراد الذين يعلنون ولاءهم لجماعة محددة بفرص أكبر للتأثير على صناعة القرار بينما يستبعد الآخرون. وقد ثبت هذا الأمر في عدد من المشاريع القومية المستندة على الموارد مثل فرص الحصول على أرباح القمار في الولايات المتحدة بالنسبة للأمريكيين الأصلاء، أو حقوق امتلاك الأرض بشكل جماعي في المكسيك.

الإطار (٥,١)

حقوق أرض الشعوب الأصلية في نيكاراجوا

سنت الحكومة الساندنيستية في نيكارجوا في سنة ١٩٨٧م قانون الحكم الذاتي (انظر الفصل الثالث). ووفقًا لهذا التشريع، منحت أجزاء محددة من البلاد ينتمي عدد كبير من سكانها إلى أقلية عرقية درجة من الحكم الذاتي. ولم يكن ذلك يعني استقلالا كاملا لكنه هدف إلى السماح لمجتمعات السكان الأصلاء بإصدار القرارات المتعلقة بحقوق الأرض، وأنواع التنمية، وأشكال الحكم الملائمة لهم. وقد كانت منطقة شمال الأطلسي ذات الحكم الذاتي (التي تعرف اختصارًا بالأسبانية RAAN) الواقعة في الشمال الشرقي من البلاد واحدة من تلك المناطق. وقد جرت أول انتخابات لحكومة تلك المنطقة في ١٩٩٠م.

ولسوء الحظ، لم تحقق تلك المحاولة الهادفة لمنح السكان الأصلاء قدرًا أكبر من التأثير على القرارات التي تمس حياتهم إلا نجاحًا محدودًا، فعلى سبيل المثال، خصصت حكومة نيكاراجوا القومية في سنة ١٩٩١م ٨٠٠٠ كم مربع من الغابة المدارية الرطبة لإنشاء محمية بوساوس Bosawas القومية للموارد الطبيعية. وبرغم حقيقة أن جزءًا من المحمية كان ضمن منطقة RAAN إلا أن حكومة الإقليم لم تستشر. ومع ذلك، فقد كان ذلك ممكن التحقيق عمليًا، حيث كان الاستغلال التجاري لمنتجات الغابة ممنوعًا، إلا أن الجماعات الأصلية كان لها الحق في استخدام الخشب، والحيوانات، وموارد أخرى للإيفاء باحتياجاتها الحياتية الأساسية، وانسجم ذلك مع ما كانت تريده تلك المجتمعات من شعوب مايانجنا Mayangna ومسكيتو Miskitu.

ومع ذلك، فقد حدث الاستغلال التجاري وخصوصًا من خلال قطع الأخشاب، كما يتم تحدي حقوق أرض الأصلاء في الغالب من قبل المستوطنين الناطقين بالأسبانية القادمين من مناطق أخرى في نيكاراجوا. وأدى ضعف حكومة تلك المنطقة في فرض قوانينها، بالإضافة إلى الضغوط التجارية والفساد في أوساط مؤسسات الدولة الأخرى إلى تقويض المحاولات الهادفة إلى تشجيع نماذج لتقرير المصير والحكم الذاتي بين السكان الأصلاء.

المصدر: adapted from Howard (1997)

ولا يعني غياب أسس إقليمية أن الاعتراف بالتنوع العرقي والثقافي ليس ممكنًا، فأفكار التعددية الثقافية قابلة للتطبيق على نطاق واسع من المجتمعات وتنبني على أفكار التنوع ولكن مع غياب التراتبية. وتوضح مقتربات التعددية الثقافية التي تبناها طيف واسع من البلدان في أنحاء العالم أن هناك رغبة في تقبل التنوع العرقي والثقافي

ضمن دولة قومية واحدة، ولكن مرة أخرى فإن هذا الأمر لا يعد في الحقيقة سهلا دائمًا. وفي هذا السياق تعد سنغافورة من البلدان المتحمسة جدًّا في محاولاتها للاعتراف بالتنوع العرقي بدلا من تجاهله أو القضاء عليه (الإطار ٥,٢).

الإطار (٥,٢)

التنوع العرقي في سنغافورة

أسهم التطور التاريخي لسنغافورة كميناء ومركز تجاري رئيس في جنوب شرق آسيا في نشوء شعب ذي تنوع عرقي كبير، ففي ١٩٩٤م كان شعب سنغافورة البالغ ٢,٩ مليونًا مكونًا من ٧٧,٤٪ من الصينيين، و ١٤,٢٪ من المالاويين، و ٧,١٪ من الهنود (معظمهم تاميليون)، مع خليط من جماعات أخرى تشكل ١,٣ ٪. وقد شهدت سنغافورة عند استقلالها في ١٩٦٥م خلافات عرقية شديدة بين المجموعات العرقية الرئيسة الثلاث. وأدركت حكومة ما بعد الاستقلال بقيادة لي كوان يو أن مثل تلك الانقسامات لم تكن ملائمة للنمو الاقتصادي والتحسن في ظروف المعيشة، مما جعلها تضع قضية الانسجام العرقي وبناء هوية قومية وليس عرقية في قلب سياساتها.

وخلال مرحلة ما بعد الاستقلال كان هناك تركيز على تعزيز هوية سنغافورية بغض النظر عن الولاءات العرقية. وتم تحقيق ذلك من خلال احتفالات وأناشيد ودعايات اليوم الوطني (Kong 1995). بالإضافة إلى ذلك أدى نجاح سياسات تعزيز النمو الاقتصادي إلى جعل أسباب الاستياء أقل منها في حالات الأزمات الاقتصادية. فمنذ ١٩٦٥م ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في سنغافورة من ٤٥٠ دولارًا أمريكيًّا إلى ٢٣,٣٥٦ دولارًا، كما تحتل سنغافورة اليوم المركز ٢٥ بين ١٧٣ دولة في دليل التنمية الإنسانية. وشملت محاولات تعزيز الوعي والتفاهم بين العرقيات الاحتفال بشعائر دينية وثقافية واسعة مثل السنة الصينية الجديدة وشهر رمضان وعيدي الفطر والأضحى، مع منح إجازات عامة في أيام الشعيرة الأساسية. كذلك تستطيع الحكومة استخدام سيطرتها على جزء كبير من حصص الإسكان في الجزيرة لمنع حدوث تجمعات كبيرة من مجموعة عرقية محددة، حيث يزعم أنه عندما يعيش أناس من مجموعات عرقية مختلفة قريبًا من بعضهم البعض فإن ذلك يساعد في تطور التفاهم، والصداقة والانسجام.

وقد أسهمت جهود الحكومة بالتأكيد في تطور مجتمع بحيث أصبح العنف العرقي فيه نادرًا جدًّا. ومع ذلك، فمن الواضح أنه لم تستفد كل الجماعات العرقية بالتساوي من النجاح الاقتصادي لسنغافورة، فوفقا لمستويات دخل الأسرة والتعليم يميل المالاويون لأن يكونوا أقل استفادة من النمو الاقتصادي لسنغافورة في القرن العشرين.

المصدر: Huff (1997); Kong (1995); Perry *et al.* (1997); UNDP (2002)

اللوحة (٣, ٥). مسجد السلطان، سنغافورة.

النوع والتنمية

لم تتناول اقترابات التحديث "للتنمية" في غالب الأمر الاختلافات النوعية في الشعوب التي تدرسها. وكان الافتراض أنه عندما يحدث النمو الاقتصادي فإن منافعه مثل "التنمية" ستتساقط إلى الأسفل لتعم كل قطاعات المجتمع، إلا أن ذلك لا يأخذ في الاعتبار البناءات الاجتماعية التي خلقت اللا مساواة وعملت على تفاقمها مما يعني الحيلولة دون التدفق الحر للمنافع المتساقطة.

ويعتبر النوع أحد المحاور التي تبنى المجتمعات على أساسها، ويشير "النوع" إلى فئات "الذكر" و "الأنثى"، لكنه يشمل بالإضافة إلى تلك الخصائص البيولوجية المرتبطة بذلك التصنيف كلا من المعايير والتوقعات فيما يتعلق بالسلوك المرتبط بالرجال والنساء في مجتمعات معينة وأوقات معينة.

يعتبر "النوع" تصنيفًا تمت صياغته اجتماعيًّا ولهذا السبب فهو يتغير عبر الزمان والمكان. وفي سياق "عملية التنمية" يشار إلى أن إيستر بوسيرب Ester Boserup ([1970] 1989) كانت أول من ركّز على الطرق التي تؤثر على النساء بشكل مختلف عن الرجال من خلال المشروع التنموي، حيث رأت أنه مع تحول المجتمعات والاقتصاديات من قاعدة اكتفاء ذاتي ريفي إلى مركز صناعي حضري تتعرض النساء للإقصاء بشكل متزايد مما يجعلهن على هوامش التنمية الرأسمالية ومنافعها المتصورة. ويعود ذلك لارتباط النساء بالمجال الداخلي والتناسلي المتعلق برعاية الأطفال والمنزل، بينما كانت أدوار الرجال في المجتمع مرتبطة بالنشاطات الخارجية. وعندما كان الإنتاج متركزًا في البيت والأرض الجماعية كان بمقدور النساء التوفيق بين الجانبين، ولكن عندما انتقل الإنتاج إلى مجال مختلف من المصانع وورش العمل، لم يعد بمقدور النساء المحافظة على مساهمتهن في كلا المجموعتين من النشاطات. ومع أن تحليل بوسيرب قد واجه قدرًا كبيرًا من النقد، وخاصة فيما يتعلق بتعميماتها (Beneria and Sen 1981)، إلا أن عملها كان حاسمًا في إيضاح كيف أن عملية التنمية المفترض "حياديتها" كان لها بالفعل تأثيرات مختلفة جدًّا فيما يتعلق بالنوع.

وقد أدى الاهتمام المتزايد بالنوع بالمنظمات التنموية والحكومات إلى تنفيذ سياسات على أمل أن تشرك النساء بدرجة أكبر في "التنمية"، فعلى سبيل المثال، أعلنت الأمم المتحدة أن العقد الممتد من ١٩٧٥-١٩٨٥م هو عقد الأمم المتحدة للنساء. ومع أن تلك المبادرة قد اعترفت بأن "التنمية" التي تستثني النساء لا يمكن وصفها "بالتنمية"، إلا أن الاقترابات لم تعالج بالفعل، في حالات كثيرة، القضايا الأساسية المرتبطة باللا مساواة والتهميش النوعي، أو تشرك النساء في صناعة القرارات المتعلقة بحياتهن.

من جانبها حددت موسر Moser (1993) خمسة اقترابات رئيسة تم توظيفها فيما يتعلق بالنساء والتنمية (الجدول ٥,٢). وبرغم أنها أكدت أن بعضًا من تلك التصنيفات تعتبر متداخلة وأن الوصف الزمني لا يعني أن الاقترابات يتبع بعضها بعضًا بطريقة واضحة، إلا أن التصنيفات تعد مفيدة لفحص كيف تم تبني الاهتمام بالنوع في نظريات التنمية الحالية، أو كيف أسهم في ظهور نظريات جديدة.

الجدول (٢ , ٥). اقترابات النوع والتنمية.

الاقتراب	التاريخ	
الرفاه	الخمسينيات فصاعدًا	اهتمت بالنساء فيما يتعلق بدورهن المحلي ؛ نظرت للنساء على أنهن سلبيات ؛ تناولت المشاريع الاحتياجات النوعية العملية للنساء، مثل مساعدات الغذاء، ونصائح الصحة والتغذية.
المساواة	عقد السبعينيات	تعززت من خلال عقد الأمم المتحدة للنساء ؛ هدفت لمعالجة احتياجات النوع الإستراتيجية من خلال القضاء على العقبات التي تعترض تقدم النساء في المجال العام ؛ تركيز قوي على التغييرات التشريعية.
محاربة الفقر	عقد السبعينيات	فسر الوضع المتدني للنساء على أنه نتيجة لفقر الدخل ؛ التركيز على مشاريع فرص توليد الدخل للنساء ؛ تجاهل البناءات العملية للاضطهاد.
الكفاءة	الثمانينيات فصاعدًا	التركيز على النساء كقنوات للتنمية ؛ التركيز بقوة خلال برامج التكيف الهيكلي SAPs على عمل النساء المدفوع الأجر والعمل المنزلي.
التمكين	التسعينيات فصاعدا	هدفت للتوصل إلى تحولات هامة في علاقات النوع ؛ التركيز الأساسي على مشاريع صممت وتدار بواسطة مجموعات من النساء من الجنوب ؛ تم تبني الاقتراب بشكل متزايد من قبل المنظمات الشمالية ؛ مزيد من التركيز على استيعاب الرجال في مشاريع النوع والتنمية.

المصدر : adapted from Moser (1993)

obeikandl.com

وانطلقت موسر من عمل ماكسن مولينيوكس Maxine Molyneux (1987) حول مصالح النوع العملية والإستراتيجية. وتشير "المصالح العملية" أو بمصطلح موسر "الاحتياجات العملية" إلى احتياجات النساء لتحقيق أدوارهن الحالية المحددة اجتماعيا. فمثلا، إذا كانت النساء مسئولات عن عمل المنزل، فإن احتياجات النوع العملية قد تشمل الحصول على مياه الشرب؛ لأن ذلك سيساعد نشاطاتهن الحالية اليومية. وبالمقارنة، فإن الاحتياجات "الإستراتيجية" تمثل تلك المرتبطة بالتغير في الحالة القائمة لعلاقات النوع، مثل التغييرات في التشريعات حول حق النساء في تملك الأرض، وستركز اقترابات مختلفة على توليفة من الاحتياجات العملية أو الإستراتيجية.

ويعد اقتراب "الكفاءة" لموسر مثالا جيدًا لكيفية استيعاب البعد النوعي ضمن نظريات التنمية الحالية. ويشير هذا إلى فترات التكيف الهيكلي (انظر الفصل الثاني) في ظل نظريات الليبرالية المحدثة للتنمية. وخلال هذه الفترة انخرطت أعداد متزايدة من النساء في الوظائف المدفوعة الأجر (الشكل ٥,١). ومع أن الروابط بين برامج التكيف الهيكلي وزيادة وظائف النساء مدفوعة الأجر قابلة للطعن، إلا أن الأدلة على المستوى الأدنى تشير إلى أن زيادة تكاليف الحياة وتقلص دعم الدولة في تلك الفترة هي التي دفعت النساء للبحث عن العمل بأجر. وبينما يمثل هذا بالنسبة للبعض فرصة للنساء للحصول على مكانة وتأثير في البيت وفي مجتمعاتهن من خلال حصولهن على دخل نقدي، تشير دراسات عديدة إلى أن الدخول إلى قوة العمل يرتبط بزيادة التوتر ومشاكل الصحة، مع اضطرار النساء لدمج هذا العمل المدفوع الأجر مع مسئولياتهن الداخلية (الأسرية) المستمرة (Dalla Costa 1995).

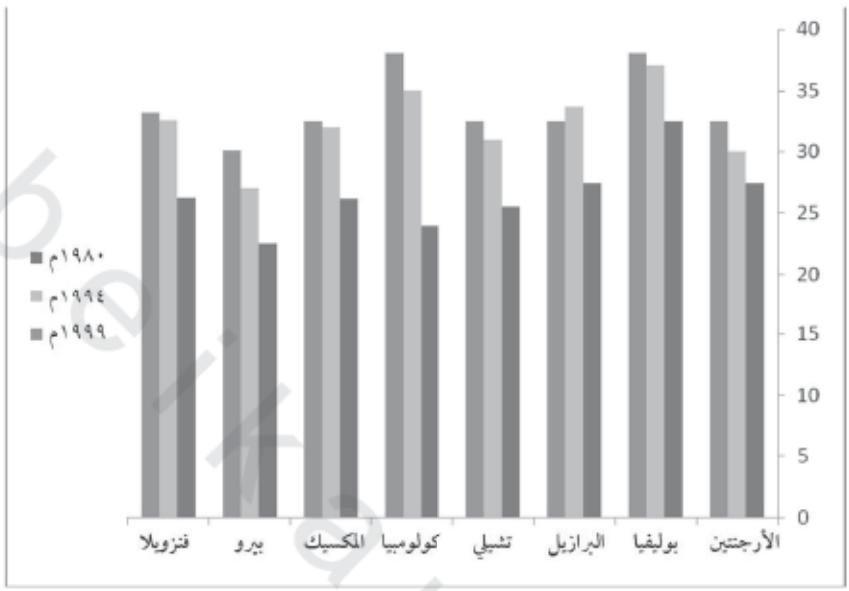

الشكل (١ , ٥). نصيب النساء من قوة العمل في أمريكا اللاتينية، ١٩٨٠–٩٢.

المصدر: استنادًا على بيانات من Ghant With Craske (2003: 205)

ويعتقد إيلسون Elson (1995) أن برامج التكيف الهيكلي بمثابة مثال "للتحيز الذكوري في عملية التنمية". هذا التحيز للرجال وضد النساء ليس بالضرورة مقصودًا، لكنه يدلل على غياب الوعي بحياة النساء من قبل صناع القرار، فتلك البرامج تنفذ على مستوى قومي وتركز على مؤشرات اقتصادية كلية (العمليات الاقتصادية على المستوى القومي) مثل الإنفاق الحكومي ومعدلات التعرفة الجمركية. ومع ذلك، وكما رأينا في الفصل الثاني، فإن تلك السياسات تؤثر على حياة الناس على مستوى الجذور الشعبية. ووفقًا لمعايير النوع، يزعم ايلسون، أن النساء هن الأكثر تأثرًا. ولأنهن في العادة مسئولات عن النشاطات المحلية فإن أي تقليص في إعانات الغذاء، أو زيادة في أسعاره، أو تراجع في دخول الأسرة يتطلب من النساء تقليص ميزانية أسرهن المحدودة

أصلا. وهذا قد يعني قضاء وقت تسوق أطول بحثًا عن أسعار أقل، إنتاج الغذاء والملابس في البيت، بدلا من شراء طعام جاهز أو ملابس مصنعة. فضلا عن ذلك، غالبًا ما يفترض صناع القرار أن النساء اللاتي لا يعملن بأجر لا يفعلن أي شيء، لذلك، ففي أوقات الحاجة من السهل على النساء "لتقبل التحدي" ودخول سوق العمل. وهذا لا يدرك حقيقة أن الأعمال المنزلية الروتينية هي بالنسبة لكثير من النساء، وخاصة في الجنوب، نشاطات مجهدة بدنيًا، ومستهلكة للوقت، لذا فإن دخول سوق العمل يزيد فقط العبء على النساء (Vickers 1991).

ويمكن أيضا رؤية النظرة الاقتصادية إلى اللا مساواة النوعية في الوسائل التي انتهجتها الحكومات الاشتراكية والشيوعية للتعامل مع النوع، ففي ظل النظرية الماركسية الكلاسيكية، يعد تفضيل الذكر على النساء (الأبوية) متجذرًا في النظام الرأسمالي. وطبقًا لإنجلز (Engels (1940 [1884] في كتابه *أصل الأسرة، والملكية الخاصة والدولة* فإنه مع انتقال المجتمعات من النموذج ما قبل الرأسمالي إلى النموذج الرأسمالي يصبح التقسيم النوعي للعمل أكثر وضوحًا، مع بقاء النساء في البيوت وتناولهن لمهام داخلية، بينما ينخرط الرجال في العمل المدفوع الأجر خارج المنزل. وهذا مشابه جدًا لمقولات بوسيرب التي أشرنا إليها سابقًا. إلا أن مزاعم إنجلز تؤكد بشكل أكبر على أن الرأسمالية والأبوية مرتبطتان بقوة. حيث إن عمل النساء في البيوت لتوفير الغذاء، والمأوى، والملبس، ورعاية الأبناء، يعفي أصحاب الأعمال من توفير تلك الخدمات لعمالهم وهذا يعني توفير مزيد من النقود لهم. ويطلق على هذا الوضع، بالمعايير الماركسية، "إعادة إنتاج سوق العمل". وتبعًا لهذا التحليل، فإن تحقيق المساواة النوعية غير ممكن في ظل الرأسمالية. ولكي تتحقق المساواة النوعية لابد من إزاحة الرأسمالية.

اللوحة (٤ , ٥). مركز تغليف الزهور، كينيا.

وتميل الحكومات الاشتراكية والشيوعية إلى تعزيز المساواة النوعية، على الأقل في اقترابات سياساتها، فمثلا، يعد التركيز على تعليم النساء ومشاركتهن في سوق العمل ركائز مهمة للعملية التنموية في عديد من البلدان الاشتراكية. كما شجعت مشاركة النساء في سوق العمل وتم تسهيلها من خلال توفير الدولة للخدمات الجماعية، وخاصة فيما يتعلق بخدمة رعاية الأطفال. وفي بعض الحالات، تم إنشاء خدمات مطابخ ومغاسل ملابس جماعية لتمكين بعض النساء من التحرر من ضغوط المسئوليات الداخلية. وينسجم استيعاب النساء في قوة العمل المدفوع الأجر مع مثاليات الاشتراكية عن المساواة، لكنه أيضًا يمكن أن يسهم في تحقيق مزيد من الكفاءة ضمن النظام الاقتصادي وبالتالي فرص أكبر للنمو الاقتصادي (شبيها باقتراب "الكفاءة" عند موسير).

وإجمالا، تعتبر مشاركة النساء في سوق العمل في البلدان الاشتراكية والشيوعية أعلى منها في نظيراتها غير الاشتراكية (الجدول ٥,٣). ومع ذلك، فمن المؤكد أنه لم يتم القضاء على اللا مساواة النوعية في تلك البلدان، فبينما شهدت بعض النساء انخفاضًا في

أعبائهن الداخلية، إلا أن غالبية النساء قد وجدن أن العمل بأجر يضيف إلى كمية العمل المنزلي الشاق القائم، كما أن توفير الدولة للخدمات الجماعية لم يكن كافيًا على الإطلاق (Ashwin 2000). فضلا عن ذلك، فإن تغيير المواقف يعد مشروعًا صعبًا جدًّا وطويل الأمد، فمع أن بعض الحكومات قد سنت تشريعًا لتشجيع المساواة النوعية، مثل قانون الأسرة الصادر في كوبا سنة ١٩٧٥م الذي نص على المساهمة المتساوية للرجال والنساء في عمل المنزل لكن الواقع يشير أن التصورات عن القوة والهيمنة الذكورية لا تزال متأصلة (Smith and Padulla 1996).

الجدول (٣, ٥). مشاركة النساء في قوة العمل كنسبة من مشاركة الرجال في ١٩٧٠ و ١٩٩٢م

	١٩٧٠م	١٩٩٢م
البلدان غير الشيوعية		
السويد	٦١	٩٢
النرويج	٣٨	٨٣
الولايات المتحدة	٥٩	٨٢
المملكة المتحدة	٥٥	٧٥
استراليا	٤٢	٧١
اليابان	٦٤	٦٩
سويسرا	٥٢	٦٢
ايرلندا	٣٦	٤٧
البلدان الشيوعية سابقًا		
تشيكوسلوفاكيا	٨٠	٨٩
المجر	٧٠	٨٥
بلغاريا	٧٩	٨٥
بولندا	٨٥	٨٢
رومانيا	٨٣	٨٥

المصدر: نقلا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٤م: جدول ٣٤).

وبرغم ذلك، يقترح "اقتراب التمكين" لموسير نموذجًا "للتنمية" يعتبر أكثر من مجرد "إضافة للنوع" إلى النموذج القائم من النظرية التنموية. وكما ورد في الفصل الرابع فإن التحول تجاه مزيد من الفهم الشعبي للتنمية وتنفيذها قد وفر لبعض المجتمعات (أو أجزاء منها) فرصًا لابتكار مشروعات ليست فقط ملائمة لتحقيق ظروف معيشية أفضل، بل أيضًا لخلق ظروف تشعر النساء من خلالها بالقدرة على تمكين أنفسهن (الإطار ٥,٣).

الإطار (٥,٣)

بنك جرامين، بنجلاديش

منذ بداية الثمانينيات قدم بنك غرامين (GB) اعتمادًا ماليًا للأسر الأفقر في ريف بنجلاديش. ويغطي المشروع الآن أكثر من ١٥٪ من كل قرى البلاد. وتميز نظم البنوك الرسمية ضد أفقر الناس في المجتمع حيث إن عدم امتلاك أرض أو ممتلكات أخرى يعني أنه ليس لدى أولئك الناس أية مصادر إضافية لاستخدامها للحصول على القروض، كما أن مكاسبهم المتدنية وغير المنتظمة تجعل قدرتهم على سداد ديونهم صعبة. ولمعالجة تلك المشاكل يوفر بنك غرامين القروض للجماعات بدلا من الأفراد. وهذا يعني أن هناك دعمًا وضغطًا جماعيًا للسداد في الوقت المناسب، كما أن جداول السداد تعتبر أكثر واقعية من تلك التي تتبعها البنوك الرسمية.

ومع أن البنك لم ينشأ كمشروع يركز على النساء، إلا أن الغالبية الساحقة من المقترضين (قرابة ٩٨٪) هم من النساء. وتتعرض النساء، على وجه الخصوص، للتهميش ضمن النظام البنكي الرسمي نظرًا لدخولهن المنخفضة والنزعة لأن تكون أملاك الأسرة مسجلة باسم الرجل. وسمح بنك غرامين للنساء بالحصول على التمويل الذي يمكن أن ينفق على تطوير نشاطات مولدة للثروة مثل المشروعات الصغيرة، أو يمكن استخدامه للإنفاق على الأسرة.

ويعتقد في الغالب أن الحصول على دخل هو تمكين للنساء لأنه يمنحهن دورًا أكبر في قرارات الأسرة، إلا أن هذا لا يحدث دائمًا. ويدير بنك غرامين نشاطات مختلفة بجانب مشروعه للإقراض تشمل فصولا لمحو الأمية وتدريبات على الإسعافات الأولية ومشاريع ضمان اجتماعي أخرى. وتشير نتائج مسحية أن النساء المنخرطات في نشاطات بنك غرامين أكثر احتمالا للمشاركة في صناعة القرار الأسري من غير المقترضات من البنك. كما أن هناك فوارق أقل في مجال توفير الوجبات بين الرجال والنساء في الأسر المقترضة، ويشعر النساء بالقدرة على الحديث بحرية أكبر عن تنظيم الأسرة (تحديد النسل). وهذا ليس حال كل الأسر المقترضة، لكنها تشير إلى أن هذا الشكل من النشاط على مستوى القواعد الشعبية يمكن أن يساعد عمليات تمكين المرأة.

المصادر: adapted from Hashemi *et al.* (1996); Khan Osmani (1998)

ويتمثل أحد أوجه القصور الرئيسة لكثير من مشروعات النوع والتنمية في غياب التفاعل مع الرجال، ففي الغالب الأعم، ينظر للرجال "كمشكلة"، ولكن بدلا من معالجة "المشكلة"، تستمر تلك المشروعات في تناول دور النساء في المجتمع وتحاول المساعدة في تمكين النساء. وهذا هام بوضوح وهناك عديد من أمثلة النجاح عبر العالم لدعم هذا التوجه، إلا أن هناك تركيزًا متزايدًا منذ بداية التسعينيات على استيعاب الرجال في مشروعات النوع والتنمية والأخذ في الاعتبار الطرق التي تتم من خلالها الصياغة الاجتماعية لأدوار ووظائف الرجال في المجتمع (Chant and Gutmann 2002). وقد ركزت تلك المشاريع على كل من قضايا الرجال مثل صحة الرجال، بالإضافة إلى الوسائل التي بوساطتها يؤثر سلوك الرجال على شريكاتهم من النساء وأطفالهم. وبدون منح الرجال الفرصة للتفكير مليًّا في سلوكهم لا يستطيعون تغيير سلوكهم لمصلحة أنفسهم والناس المحيطين بهم (الإطار ٥,٤).

الإطار (٥,٤)

الصحة الجنسية في كيب تاون

في جنوب إفريقيا، كما في أجزاء كثيرة من العالم، تكون المعلومات عن موانع الحمل والصحة الجنسية موجهة في الغالب إلى النساء، إلا أن هذا التوجه يخفق في إدراك حقيقة أن للرجال أيضًا اهتمامات بالصحة الجنسية، كما يتجاهل أيضا أنماطًا مهمة لعلاقات القوة بين الرجال والنساء.

وقد كشفت مقابلات مع ٢٤ من النساء الحوامل المراهقات في مستشفى كيب تاون النقاب عن أنه برغم أن كثيرات منهن كن مهتمات بموانع الحمل وكيف يمكن استخدام طرق مختلفة، إلا أنهن كن غير قادرات على استخدام الوسائل التي يرغبنها، وذلك لأن علاقاتهن الجنسية مع الرجال كانت غير متكافئة بشكل كبير. وشعر النساء الشابات بعدم القدرة على مناقشة استخدام موانع الحمل الذكورية مع الرجال كما كان هناك حالات لرجال مزقوا فيها كروت مواعيد العيادة حتى لا تستطيع النساء الذهاب للحصول على نصيحة فيما يتعلق بطرق منع الحمل. وكان حدوث العنف الجسدي شائعًا في العلاقات الجنسية مما أدى إلى زيادة خوف النساء. وفي دراسة أخرى في المدينة، قالت ٦٠٠ مراهقة غير حاملات أنهن تعرضن للضرب من قبل شركائهم من الذكور.

وبكل وضوح لا يحتمل أن تنجح برامج الصحة الجنسية المستندة على مفهوم سيطرة المرأة على جسدها في ظل بيئة تقيد بقوة نشاط المرأة الجنسي. وبدون استيعاب الرجال في برامج الصحة فضلا عن معالجة أسباب العنف الذكوري، فإن تعليم النساء في تلك الجوانب لن يكون كافيًا.

المصدر: adapted from Wood and Jewkes (1997)

ومع تنامي اهتمام المنظمات الدولية بكيفية ارتباط النوع والتنمية، أصبحت طرق قياس "التنمية" (انظر الفصل الأول) أكثر حساسية تجاه النوع، ففي ١٩٩٥م قدم برنامج الأمم المتحدة التنموي UNDP مؤشرين تنمويين جديدين كجزء من فكرة النوع والتنمية في *تقرير التنمية الإنسانية*: هما مؤشر النوع المرتبط بالتنمية (GDI) ومؤشر التمكين النوعي (GEM) (الإطار ٥,٥) وعند مقارنة الترتيب وفقًا لـ GDI مع ترتيب HDI يمكن أن تبرز بعض الفوارق المثيرة التي تعكس درجات مختلفة من اللا مساواة النوعية (الجدول ٥,٤). ومع أن هذا الاعتراف بأهمية النوع في تجارب التنمية يعد مهمًّا، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن المؤشرات المستخدمة تستند على منظورات (فوق-تحت) "للتنمية" كما تركز على المجال العام للتوظيف المدفوع الأجر والسياسة الرسمية.

الإطار (٥,٥)

قياس النوع (الجندر) والتنمية

دليل التنمية المرتبط بالنوع (GDI) يستخدم هذا الدليل نفس العناصر الثلاثة للتنمية الإنسانية كما في دليل التنمية الإنسانية HDI مثل توقعات العمر عند الولادة، ومعرفة القراءة والكتابة، والدخل، لكنه ينظر إلى الرجال والنساء كل على حدة لتحديد ما إذا كان أحد النوعين لديه مستويات تنمية إنسانية أفضل من الآخر. ويتم احتساب أرقام توقعات الحياة بطريقة تأخذ في الاعتبار زيادة متوسط العمر عند النساء نتيجة لعوامل بيولوجية.

مقياس تمكين النوع (GEM) يمثل مقياسًا لإنجازات النساء في المجالات الاقتصادية والسياسية. وهناك ثلاثة عناصر في هذا السياق:

١- المشاركة السياسية وصنع القرار- مقاسة باستخدام حصة مقاعد البرلمان التي يشغلها كل من الرجال والنساء.

٢- المشاركة الاقتصادية وصنع القرار- مقاسة باستخدام مؤشرين اثنين: حصة النساء والرجال من الوظائف كمشرعين، وموظفين وإداريين كبار، وحصصهم من الوظائف الفنية والاحترافية.

٣- السيطرة على الموارد الاقتصادية- مقاسة باستخدام أرقام تقديرية لدخل كل من الرجال والنساء.

المصدر: adapted from UNDP (1995)

openkandil.com

الجدول (٤ , ٥). مقارنة دليل التنمية المرتبط بالنوع GDI بدليل التنمية الإنسانية HDI، 2001.

	دليل التنمية المرتبط بالنوع GDI		دليل التنمية الإنسانية HDI	
	القيمة	الترتيب*	القيمة	الترتيب
النرويج	٠,٩٤١	١	٠,٩٤٤	١
الولايات المتحدة	٠,٩٣٥	٥	٠,٩٣٧	٧
اليابان	٠,٩٢٦	١٣	٠,٩٣٢	٩
لاتفيا	٠,٨١٠	٤٧	٠,٨١١	٥٠
البرازيل	٠,٧٧٠	٥٨	٠,٧٧٧	٦٥
الفلبين	٠,٧٤٨	٦٦	٠,٧٥١	٨٥
إيران	٠,٧٠٢	٨٦	٠,٧١٩	١٠٦
كينيا	٠,٤٨٨	١١٥	٠,٤٨٩	١٤٦
نيجيريا	٠,٤٥٠	١٢٤	٠,٤٦٣	١٥٢
مالي	٠,٣٢٧	١٤٢	٠,٣٣٧	١٧٢

المصدر : adapted from UNDP (2003:237-40; 310-13)

ملاحظة

* هناك ٣١ مدخلا مفقودًا في ترتيب GDI، لذا يصنف ترتيب GDI من ١-١٤٤ مقارنة بترتيب HDI الذي يتراوح من ١-١٧٥.

طور الحياة

يعد طور الحياة بعدًا مهمًّا آخر للتنمية، وخاصة فيما يتعلق بكيفية الإيفاء باحتياجات الأطفال، والشباب، وكبار السن كجزء من التنمية. وكما هو الحال مع النوع، والعرق، والثقافة، فقد كان هناك اهتمام متزايد بتلك الأبعاد الاجتماعية خلال العشرين سنة الماضية. وبدلا من اختراع نظريات جديدة عن التنمية، فإن الاهتمام الصريح بتأثير العمر والمرحلة في مسيرة الحياة على الخبرات التنموية يمثل جزءًا من تفكيك "التنمية" القائمة على أساس "مقاس واحد يناسب الجميع" مفهومًا وعملية.

وتلخص سويتمان Sweetman (2000: 2) مركز اهتمام معظم السياسة التنموية عندما تقول:

> يمكن إلى حد ما فهم التركيز المبالغ فيه للاتجاه السائد للتنمية على الشباب ومتوسطي العمر من الذكور، نظرًا لأنه في هذه المرحلة من الحياة يكون كل من النساء والرجال ناضجين جسديًّا وعقليًّا، ويكونون أسرًا، ويمثلون أكثر القادرين على العمل.... ومع ذلك.... فإن جزءًا ضخمًا من المساهمة المقدمة لمجتمعاتنا التي تشمل كلا من العمل بأجر وبدونه يقوم بها الشباب والكبار في السن. ولو مثلت تلك الفئات بشكل أفضل في الخدمة المدنية، والحكومة ووكالات التنمية الممولة (كل المؤسسات التي تكرر التحيزات العمرية والنوعية للمجتمع المحيط)، عندها يمكن للسياسة أن تعكس الواقع بدقة أكبر.

ويعكس التركيز المتنامي على كل من الشباب وكبار السن من قبل ممارسي التنمية ومنظريها الرغبة في جعل "التنمية" ملائمة لاحتياجات وحياة كل الناس، ففي ظل أفكار التحديث عن التنمية لم يقتصر الأمر على خطية وأحادية مسار "للتنمية"، بل كان هناك إدراك محدود للتنوع بين السكان. وتضمنت نزعة مجانسة الشعوب تجاهل قطاعات كبيرة من السكان، وخصوصًا الأطفال، والشباب وكبار السن.

الأطفال والشباب

لم يتم تجاهل الأطفال كمجموعة بالضرورة في سياسات التنمية في كل من الشمال والجنوب، فمثلا أنشئ صندوق أنقذوا الأطفال في ١٩١٩م كما أنشئ صندوق الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف UNICEF في ١٩٤٦م. وقد أُنشئت كلتا المنظمتين لمساعدة الأطفال في أوربا ما بعد الحرب، لكنهما تعملان اليوم في أنحاء العالم وخاصة في عالم الجنوب.

إن الذي تغير هو الطريقة التي يُنظر من خلالها للأطفال ضمن صناعة السياسة، حيث يعرف الأطفال غالبًا على أنهم عرضة للتهديد ومن ثم بحاجة للحماية من قبل البالغين، كما يؤكد ميشيل إدواردز Michael Edwards (1996:814):

> إننا نحب الأطفال جدًّا بالمعايير العاطفية لكننا نعدُّهم "غير مفيدين" بأي شكل، ونستبعد إسهاماتهم فيما يتعلق بقياس العمل والإنتاج، ولا نظهرهم في الإحصاءات والنقاش وصنع السياسة. ويمكن أن نحتاج لتعليم الأطفال الحرية والديمقراطية، لكنهم في الغالب يخضعون للسيطرة والعقاب.
>
> (Qvortup, 1994)

ولا يعني هذا أن الأطفال لا يستحقون الحماية والرعاية وإنما يعني أنه ينبغي علينا إدراك أن للأطفال دورًا كما أن لديهم أفكارًا عن حياتهم ينبغي علينا الإصغاء إليها.

ويشار في هذا السياق إلى تنامي الجدل والخلاف حول مفهوم "الطفولة". فكما أن للطريقة التي تحدد فهم المجتمعات لأدوار المرأة تأثيرًا على السياسات المنفذة، فإن طريقة تعريف "الطفولة" لها الأثر نفسه بالنسبة للسياسة المتعلقة بالطفل، فالتفكير في "الطفولة" على أنها الفترة العمرية التي تتسم بالتحرر من الهموم، والزمن الذي يقضى في المدرسة، يخفق في التعرف على التجارب الفعلية لملايين الناس تحت سن الثامنة عشرة عبر العالم، فالحياة اليومية بالنسبة لملايين الأطفال تتضمن العمل بأجر، والعمل المنزلي، والعناية بالأخوة الأصغر عمرًا والأقارب المرضى أو المسنين (الإطار ٥,٦). ومع أن نموذج "التحرر من الهم" للطفولة قد تعرض للنقد باعتباره متمركزًا أوربيًّا؛ لأنه يستند على أفكار غربية حول ما ينبغي أن تكون عليه حياة الأطفال، إلا أنه يجب التأكيد على أن كثيرًا من الأطفال في الشمال يعيشون حياة مختلفة جدًّا عن التصور المقدم غالبًا عن الطفولة. وتعتبر دراسة ريدج Ridge (2002) الذي تناول تجارب الأطفال الذين يعيشون في الفقر في المملكة المتحدة مثالا في هذا السياق، فمع أن طبيعة "الفقر" في هذه الحالة مختلفة جدًّا عن مثيلاتها في الجنوب (انظر الفصل الأول)، إلا أن قضايا الإقصاء، والعمل بأجر كضرورة اقتصادية ماثلة للعيان.

الإطار (٥,٦)

الأطفال والعناية بالمرضى في زيمبابوي

تبنت زيمبابوي في سنة ١٩٩٠م برنامج التكيف الهيكلي، وكان من بين التأثيرات الاجتماعية للسياسات المصاحبة زيادة الرعاية والعلاج المنزلي للمرضى الذين لم يستطيعوا تحمل التكاليف المتزايدة للعلاج في المستشفيات والعيادات. وساهم مرض الإيدز في تفاقم المشكلة. وكما كان لتأثير برنامج التكيف الهيكلي SAPs أبعاد نوعية (متعلقة بالنوع) (انظر ص ص ١٦٨-١٧٢) كان له أيضًا آثار جيلية.

ففي حالات كثيرة، يعد الأطفال الرعاة الوحيدين الذين يهتمون بالقريب المريض، إلا أن ذلك لم يحظ باعتراف الجهات الحكومية ولا حتى المنظمات غير الحكومية NGOs التي تتعامل مع مرضى الإيدز. إن العناية بقريب مريض يعتبر عبئًا عاطفيًّا ويحتاج غالبًا إلى جهد بدني، ويفرض، في حالات كثيرة، على الأطفال ترك المدرسة، برغم أن هناك أسبابًا أخرى كثيرة لعدم الالتحاق بالمدرسة في إفريقيا جنوب الصحراء. ويقوم الأطفال بدور المعتني الوحيد عندما لا يكون هناك بالغون آخرون يقبلون أو يقدرون على تحمل تلك المسئولية. وحتى عندما يكون هناك مساعدة، إلا أن الأطفال يتحملون في الغالب بعض مسئوليات العناية بالمرضى.

ويروي كل من روبسون و أنسل Robson and Ansell (2000: 180) تجارب ابن الست عشرة سنة من العمر الذي كتب عن العناية بجده قائلا :

> في سبتمبر من السنة الماضية اعتنيت بجدي الذي كان مريضًا جدًّا. في الأيام الأولى اعتقدت أنني إذا ساعدته فسوف أصاب بنفس المرض ..... وعندما لاحظت أن المرض لا يريد أن ينتهي، أخذت جدي إلى المستشفى لتطعيمه. أعطاه الأطباء بعض اللقاحات، لكن بدون تأثير. لقد ساعدته بطرق كثيرة. ذهبت إلى منزله وطبخت وجبة لذيذة كل يوم. أخذت ملابسه وغسلتها. وفي بعض الأحيان أعطيته اللقاحات التي صرفت له من المستشفى. وبعد كل عشاء أعطيه بعض اللقاحات وأقوم بمساعدته على النوم .

المصدر : adapted from Robson (2000); Robson and Ansell (2000)

ويعد عمل الطفل موضوعًا معقدًا بوجه خاص في السياسات التنموية ومثالا جيدًا للحاجة إلى صياغة السياسات وفق أطر محددة واستنادًا على مشاركة الجماعات التي ستتأثر بها، ففي منتصف التسعينيات قدرت منظمة العمل الدولية ILO أن هناك

٢٥٠ مليون طفل بين سن الخامسة والخامسة عشر يعملون في عالم الجنوب، وأن أغلبيتهم (٦١٪) في آسيا، و٣٢٪ في إفريقيا، و٧٪ في أمريكا اللاتينية (ILO 1996).

ويعد تصور الأطفال العاملين في ظروف قاسية مزعجًا على وجه الخصوص، بالنسبة لكثير من الناس في الشمال، ولذا ركز عدد من الحملات البارزة التي استهدفت مصانع الملابس المتعددة الجنسيات على إبراز استخدام الأطفال كعمال، مما أدى بشركات رائدة مثل GAP و NIKE للموافقة على ألا تستورد ملابس من مصانع تستخدم الأطفال، ومع أن تلك الحملات عالية الصوت، إلا أنها لا تحقق بالضرورة النتائج المرجوة، بمعنى تمكين الأطفال من الذهاب إلى المدرسة أو البقاء في البيت، بدلا من العمل لكسب مبلغ صغير من النقود. فضلا عن ذلك، يمثل هذا النوع من التوظيف نسبة صغيرة جدًّا من إجمالي عمل الأطفال؛ فغالبية عمل الأطفال مرتبط بالزراعة والنشاطات الحضرية غير الرسمية (Lloyd-Evans 2002).

ويناقش بن وايت Ben White (1996) حالة عمالة الأطفال في صناعة الملابس للتصدير، ففي بداية التسعينيات كانت أعمار قرابة ١٠٪ من بين ٧٥٠ ألف عامل في تلك الصناعة أقل من ١٤ سنة، إلا أن تهديدات المقاطعة للسلع المنتجة باستخدام عمالة الأطفال تسببت في فقدان ٥٥ ألف طفل لعملهم. ولم ينته المطاف بأي من أولئك الأطفال للذهاب إلى المدرسة، بل إنهم إما اتجهوا للعمل في وظائف ذات أجور أقل في القطاع غير الرسمي أو استمروا في البحث عن عمل بأجر. وعمد بعضهم إلى تنظيم أنفسهم وتقدموا باعتراض ضد أصحاب الأعمال والحكومة لكي لا يطردوهم من العمل. لقد كانوا بحاجة إلى المال، كما كان العمل ممتعًا بالنسبة لبعضهم لذلك طلبوا السماح لهم بالاستمرار في العمل في المصانع، لكنهم طالبوا أيضًا بفترات عمل متناوبة لكي يتمكنوا من الجمع بين العمل بأجر والذهاب إلى المدرسة. ومن ثم فبدلا

من التركيز على منع عمالة الأطفال، ينبغي على صناع القرار أن يصغوا للأطفال والمراهقين ويعملوا معهم من أجل توفير حلول عملية في إطار الفقر الواسع الانتشار.

ويشار هنا إلى تبني ميثاق الأمم المتحدة حول حقوق الطفل (CRC) في ١٩٨٩م والمصادقة عليه من قبل جميع أعضاء الأمم المتحدة باستثناء الولايات المتحدة والصومال (UNDP 2002: Table 28) (الجدول ٥,٥). وفيما يتعلق بالعمل، لم يمنع الميثاق المراهقين (الذين عرِّفوا من قبل الميثاق على أنهم تحت سن الثامنة عشر) من العمل، لكنه اعترف بحقهم في الحماية من الاستغلال الاقتصادي، ومن قيامهم بأي عمل يحتمل أن يحتوي على مخاطرة أو يتعارض مع تعليم الطفل، أو يضر بصحته أو نموه البدني، العقلي، الروحي، الأخلاقي، أو الاجتماعي (ميثاق حقوق الطفل بند ٣٢، في تقرير اليونيسيف ٢٠٠٣م). إن أهمية الإصغاء للمراهقين والشباب تعد جزءًا هامًّا من الميثاق، وتم تبني هذا المبدأ بشكل متزايد ضمن سياسة الحكومات والمنظمات غير الحكومية NGOs، إلا أن تحديد ماذا يعني هذا في واقع الممارسة يعد أكثر صعوبة، نظرًا لصعوبة تقييم طبيعة وفعالية مشاركة الأطفال في صناعة القرار (انظر الفصل الرابع).

الجدول (٥ , ٥). ملخص لميثاق الأمم المتحدة حول حقوق الطفل.

للأطفال الحق في:
• الحياة.
• الاسم.
• الجنسية.
• أن يعرف والديه وأن يُعتنى به من قِبَلِهما قدر الإمكان.
• العيش بدون تمييز.
• التعليم.
• الصحة.
• مزايا الضمان الاجتماعي.

تابع الجدول (٥ , ٥).

للأطفال الحق في:
• أخذ رأيه في القرارات التي تؤثر عليه.
• حرية التعبير.
• حرية التفكير، الضمير، والدين.
• حرية تكوين الاتحادات، والتجمع السلمي.
• الحماية من الأذى والاستغلال.
• مستوى معيشي كافٍ.
• الراحة والاستجمام.
• الحماية من العمل المؤذي لصحته ونموه.

المصدر: نقلا عن ميثاق حقوق الطفل في اليونيسيف (٢٠٠٣م)

كبار السن

مع أنه لا يُنظر لكبار السن، لكونهم بالغين، بنفس الطريقة التي يُنظر بها للأطفال من حيث عدم القدرة على اتخاذ قرارات بسبب غياب النضج، إلا أن هناك حالات كثيرة تبرز، كما أوضح اقتباس سويتمان Sweetman سابقًا، أن احتياجات كبار السن لم تؤخذ في الاعتبار في غالب الأحيان. ويعود هذا بشكل كبير إلى الاعتقاد بأنهم قد بلغوا من العمر حدًّا لا يُمكّنهم من المشاركة في مجالات العمل (سواء ما كان بأجر أو بدون). وهذا يتجاهل وبكل وضوح الإسهامات الهامة التي قدمها أناس تزيد أعمارهم عن الستين. وتميل النقاشات حول فئة كبار السن من السكان إلى التركيز على عالم الشمال. ومع أن كبار السن وفقًا لمعايير النسب المئوية يشكلون نسبًا أكبر من السكان في دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD وشرق ووسط أوربا (الشكل ٥,٢)، إلا أن ثلثي من هم فوق ٦٠ سنة يعيشون في عالم الجنوب (Beales 2000). ومع مرور الوقت ستصبح تلك الفئات من كبار السن أكثر أهمية. فمثلا، يقدر أن تصل

نسبة الناس البالغين سن ٦٥ فما فوق في الدول العربية بحلول سنة ٢٠١٥م إلى ٤,٣٪ من مجموع السكان مقارنة ب ٣,٧٪ في ٢٠٠١م (UNDP 2003: 253).

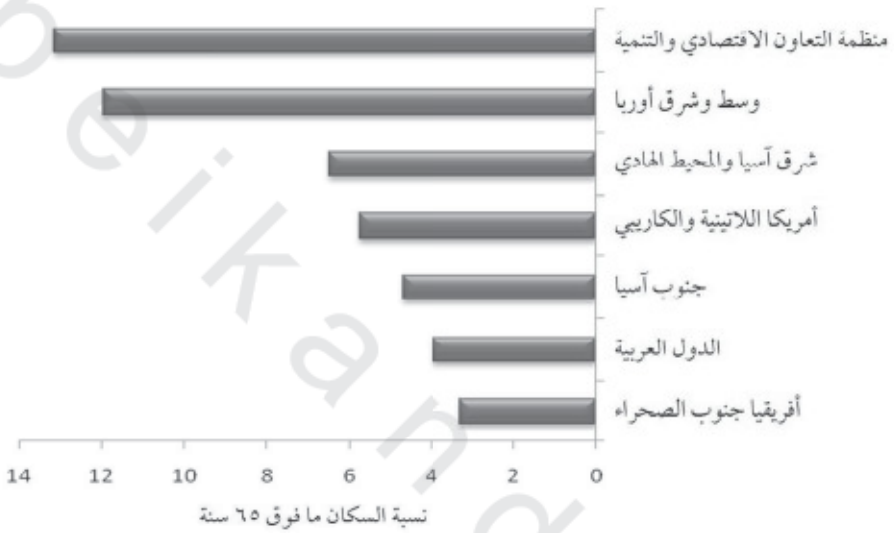

الشكل (٢ , ٥). السكان من عمر ٦٥ فما فوق وفقًا لمناطق العالم، ٢٠٠١م.

المصدر: استنادًا على بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣م: ٢٥٣)

وغالبًا ما يكون كبار السن عرضة لمستويات من الفقر أشد من تلك التي يتعرض لها الشباب، نظرًا لتقاعدهم، أو عدم مقدرتهم على القيام بعمل بأجر. فضلا عن ذلك، برغم أن تدهور الحالة الصحية غالبًا ما ترتبط مع التقدم في العمر، إلا أن الحصول على رعاية صحية ملائمة قد لا يكون ممكنًا إذا كانت سياسات الصحة تركز على قضايا صحية أخرى يعتقد بأنها أكثر إلحاحًا. كذلك يعد دور كبار السن في الاعتناء بالأحفاد وغيرهم هامًّا ويمكن أن يساعد على تعزيز شعورهم بالنفع والمكانة لديهم. ومع ذلك، ففي بعض الحالات، قد ينتج عن الدعم، سواء المالي أو

العاطفي، الذي قد يستطيع كبار السن تقديمه، ضغوط كبيرة على وقتهم، وطاقتهم، وثروتهم (الإطار ٥,٧).

ونظرًا للاحتياجات الخاصة لكبار السن، ولكن أيضًا لإسهاماتهم في الحفاظ على تماسك الأسر والجماعات وكذلك لبلدانهم، فمن المهم أن تؤخذ وجهات نظرهم في الحسبان في السياسة التنموية. ومع أن استيعاب كبار السن في تلك العمليات كان بطيئًا، على الأقل فيما يتعلق بالخطاب التنموي، إلا أنه قد تحقق بعض التقدم، فمثلا، تضمنت بيانات ومؤتمرات الأمم المتحدة وبشكل متزايد أفكارًا عن إسهامات كبار السن وحقوقهم (Beales 2000)، ففي أبريل ٢٠٠٢م عقد الاجتماع العالمي الثاني حول المسنين في مدريد ووافق على "خطة عمل عن المسنين" مكونة من ١٦٠٠٠ كلمة (HelpAge International, 2003). كذلك عملت منظمات غير حكومية مثل Help Age International على لفت الانتباه إلى كبار السن والعمل معهم لمعرفة ما يريدونه من دعم تنموي من الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

الإطار (٥,٧)

كبار السن والفقر في جنوب أفريقيا

بلغ عدد سكان جنوب أفريقيا ممن كانت أعمارهم ٥٠ سنة فما فوق في سنة ١٩٩٨/ ١٩٩٩م ٥,٥ مليون شخص. ومثل ذلك الرقم قرابة ١٢,٧٪ من مجموع السكان. وفي سنة ٢٠٠٣م وصلت نسبة من بلغ ٦٥ سنة فما فوق ٣,٦٪، ويتوقع لتلك النسبة أن تصل إلى ٥,٤٪ بحلول سنة ٢٠١٥م مقارنة بالمعدل المتوقع لدول جنوب الصحراء الإفريقية البالغ ٣,٢٪. وتشير تلك الأرقام إلى أن شعب جنوب أفريقيا يمثل أحد أكثر الشعوب الإفريقية التي تشهد تناميًا مطردًا في عدد المتقدمين في السن.

ولا تتغير المستويات الكلية للفقر الأسري بشكل كبير مع التقدم في السن (انظر الشكل). إلا أنه باستخدام فكرة منحنيات الفقر تميل الأسر التي فيها كبار في السن لأن تكون أكثر هشاشة من الناحية الاقتصادية، ففي أوقات الأزمات لا يكون لديها أرصدة كافية مثل الأرض أو الثروة لمساعدتها على الحفاظ على مستوياتها المعيشية. كما يمكن أن يضطروا للاستمرار في العمل بأجر وقتًا أطول من الفترة

التي يرغبون فيها في التقاعد. وفي جنوب أفريقيا بشكل عام يتركز الفقر بطريقة غير متجانسة في أوساط السود. كذلك يظهر هذا النمط جليًّا بين المتقدمين في العمر في جنوب أفريقيا حيث إن قرابة ٩٠٪ من الفقراء المعدمين هم من السود، مع أن تلك الجماعة العرقية لا تمثل إلا ٧٧٪ من السكان.

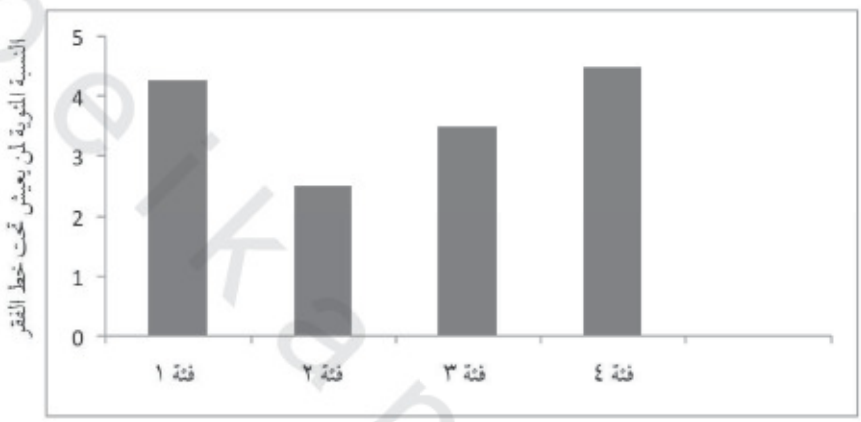

نسبة السكان ممن يعيش عند أو تحت مستوى خط الفقر وفقًا للعمر، جنوب إفريقيا، ١٩٩٨/ ١٩٩٩م

المصدر: استنادًا على بيانات من May (2003:17)

وبخلاف الحال في معظم إفريقيا جنوب الصحراء، تتوفر معاشات التقاعد لكبار السن للكثير في جنوب أفريقيا. إلا أن تلك النقود يتقاسمها غالبًا كثير من أعضاء الأسرة الآخرين وهناك أمثلة لأفراد يتلقون معاشات التقاعد يعملون كمغناطيس لآخرين ممن ليس لديهم مصادر للدخل، ولذا يمكن أن يشعر كبار السن بالتزام نحو تقاسم دخولهم مع أقاربهم العاطلين أو لدعم أطفال أعضاء آخرين من الأسرة. كما يمكن للأجداد أن يتولوا رعاية الأطفال الذين يموت والداهم بسبب أمراض مرتبطة بالإيدز.

وغالبًا ما يشعر كبار السن بالعجز البدني نظرًا لضعف الصحة ولما يعتبرونه نظم قيم متغيرة في المجتمع، كما يمكن أن يكونوا ضحايا للإيذاء، ليس فقط بمعايير الإساءة لهم بدنيًّا، ولكن أيضا من خلال الإيذاء النفسي والاستغلال المالي. ومع تقدم السكان في العمر، يصبح من المهم إدراك المشاكل الخاصة التي يواجهها كبار السن.

المصادر: adapted from May (2003): UNDP (2002)

obeikandl.com

خلاصة

- غالبا ما نُظِر للتنوع الثقافي والعرقي كعقبة في طريق التنمية.
- تنظر كل من نظريات التحديث والنظريات الماركسية للتنمية على أنها تتضمن تطورًا اجتماعيًّا نحو نماذج أكثر تعقيدًا للتنظيم الاجتماعي.
- يؤدي تضمين "الثقافة" في التنمية إلى إثارة التساؤل عن ماهية "التنمية".
- تؤكد مقتربات كل من: ما بعد الحداثة وما بعد الاستعمار للتنمية، على التفرد وكيف أن مشاريع "التنمية" غير محايدة إطلاقًا.
- سيكون لأي نموذج تغير اجتماعي، اقتصادي، وسياسي تأثيرات مختلفة على الأفراد وفقًا للسن، والنوع، والعرق.

أسئلة نقاش

١- ما هي الروابط بين التغير الاجتماعي والاقتصادي في نظريات التحديث؟

٢- لماذا تعد بعض الممارسات الثقافية عقبات في طريق التنمية؟

٣- ما هي التنمية الأثنية وما هي المشاكل التي تعترض تنفيذ سياسات التنمية الأثنية؟

٤- لماذا ينبغي تضمين النوع (الجندر) في النظر إلى التنمية؟

٥- هل ينبغي استيعاب الأطفال والشباب كفئة خاصة في السياسات التنموية؟

قراءات إضافية

Ansell, N. (2005)*Children, Youth and Development*, London: Routledge.

مقرر جامعي يقدم أرضية ممتازة عن النقاشات المتعلقة بالأطفال والتنمية.

Gender and Development (2000) 8(2): special issues on 'Gender and lifecycles'.

مجموعة متميزة من المقالات القصيرة التي تركز على أمثلة عملية حول كيف ولماذا ينبغي على المشاريع التنموية أن تأخذ في اعتبارها الشباب وكبار السن.

openkandil.com

Mercer, C., G. Mohan and M. Power (2003) 'Towards a critical political geography of African development', *Geoforum* 34 (4): 419-36.

مقال مطول يناقش كيفية تمثيل إفريقيا في السياسات التنموية وكيف يمكن لنظرية ما بعد الاستعمار أن تسهم في تحدي تلك الافتراضات وتخلق إمكانات جديدة للتنمية ذات التوجه الأفريقي تطبيقًا وبحثًا.

Momsen, J. (2004) *Gender and Development*, London: Routledge.

مقرر مدخل يحتوي على دراسات حالة متميزة.

Skelton, T. and T. Allen (eds) (1999) *Culture and Global Change*, London: Routledge.

جزء محرر ممتاز يحتوي على مادة إحصائية تبرز أهمية الثقافة في قضايا التنمية والتغير الكوني.

مواقع مفيدة على الشبكة العالمية

www.helpage.org HelpAge International. A network of NGOs throughout the world working with older people.

www.ids.ac.uk/bridge Institute of Development Studies, University of Sussex. Gateway to resources on gender and development.

www.savethechildren.org Save the Children Fund, USA.

www.savethechildren.org.uk Save the Children Fund, UK.

www.unicef.org UN Children's Fund.

www.unicef.org/crc/fulltext.htm Full text of the UN Convention of the Rights of the Child.

www.worldbank.org/gender Gender Net. World Bank site that highlights the ways in which gender is dealt with in World Bank policies.

obeikandl.com